دليل معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) Guide

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين

The International Arab Society of Certified Accountants (IASCA)

تعريف ونشأة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:-

هي مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وتستند هذه المعايير على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) هيئة متخصصة متفرعة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ومقره في نيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن منظمة عالمية لمهنة المحاسبة. تأسست عام ١٩٧٧، ومهمته خدمة المصلحة العامة من خلال الإستمرار في تعزيز مهنة المحاسبة عالمياً والمساهمة في تطوير إقتصاديات دولية قوية عن طريق إقرار الإلتزام بمعايير مهنية عالية الجودة والترويج لها وتعزيز المقاربة الدولية لهذه المعايير والحديث عن قضايا الصالح العام التي تعتبر فيها الخبرات المهنية على قدر كبير من الأهمية.

الهدف من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:-

تحسين نوعية التقارير المالية المقدمة من قبل القطاع العام، مما يؤدي للوصول إلى قرارات تقييم أفضل وأبلغ في تخصيص الموارد المقدمة من الحكومات، وبالتالي زيادة الشفافية والموثوقية.

نطاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:-

تطبق هذه المعايير من قبل الجهات الحكومية والحكومات الوطنية والحكومات المركزية، والحكومات الإقليمية، والحكومات المحلية، وما يتبع هذه الحكومات من دوائر وهيئات ومجالس ومفوضيات، ولا تنطبق هذه المعايير على المؤسسات التجارية.

الدول المتبنية لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:-

تتبنى ١٠٧ دولة حول العالم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

عضوية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

تأسس المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في عام ١٩٨٤، كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية في يناير ١٩٨٤ في مدينة لندن- المملكة المتحدة. ومقره الرسمي في عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، وإنتخب المجمع لعضوية « الإتحاد الدولي للمحاسبين « ممثلاً برئيس مجلس إدارته سعادة الدكتور طلال أبوغزاله- الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٢)، وعضو لجنة القطاع الاستشارية - الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

ترجمة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS

يقوم المجمع منذ عام ٢٠٠١ بتكليف رسمي وكجهة عربية وحيدة من الإتحاد الدولي للمحاسبينIFAC بعملية ترجمة وطباعة ونشر كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بشكل سنوي، حيث أصدر النسخة الأخيرة في عام ٢٠١٥، ويقوم المجمع بترجمة ونشر هذه المعايير نظراً لأهميتها ولدورها في إضفاء المزيد من المصداقية على البيانات المالية وتوفير قواعد وأصول ممارسة مكتوبة يسهل الرجوع إليها والإحتكام إلى أصول ممارستها حيثما لزم. ورغبة منه بإعداد ترجمة دقيقة تساعد القراء من غير الناطقين باللغة الإنجليزية على فهم محتوى هذه المواد بسهولة وتعميمها ونشرها للإرتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق وتسهيل تطبيقها وإستخدامها، والمحافظة على الإستقلالية المهنية للمحاسبين والمدققين وضمان الحماية لهم.

تولى عملية ترجمة إصدارات الإتحاد الدولي للمحاسبين أهمية كبرى من المجمع وبطريقة مهنية، حيث يتم تحديد المصطلحات الجديدية والإشراف على الترجمة الأولية من قبل مجموعة من المهنيين حاملي المؤهلات الدولية ومنها مؤهل المجمع IACPA. بالإضافة إلى وجود مجموعة من المتخصصين (لجنة المراجعة للعربية) يمثلون معظم الدول العربية ويتمتع أعضاؤها بالخبرة والكفاءة المهنية العالية حيث يقومون بمراجعة الترجمة قبل إصدارها، وذلك لأهداف تسهيل مهمة الإستفادة من هذه الترجمات على نطاق العالم العربي، وتوحيد المصطلحات بشكل يسهل فهمها من قبل جميع الجنسيات العربية.

ورش العمل والتوعية والتدريب

من أجل تحقيق أحد أهداف المجمع في نشر هذه المعايير كثف المجمع جهوده من خلال عقد العديد من النشاطات والدورات والندوات للتعريف بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، على النحو التالي:-

أولاً: التوعية

- التعريف بأهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- التعريف بافضل الممارسات الدولية في المعايير المحاسبة في القطاع العام.
- تزويد المشاركين بالمعرفة الأساسية والمهارات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
- توضيح خصائص المحاسبة في القطاع العام والاتجاهات الحديثة لها.
- دراسة واقع الحال للجهات ذات العلاقة ومقارنته بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ثانياً: التدريب

يعمل المجمع جاهداً من خلال رؤيته ورسالته في نشر المعرفة المتعلقة بالمعايير والتي تحسن من مهارات الكادر الوظيفي في أي مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة، وذلك من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية والمحاضرات التوعوية للتعريف بهذه المعايير، وشرح وتوضيح كيفية الإنتقال من المعايير الحكومية الوطنية إلى هذه المعايير، بالإضافة إلى القيام بأيام علمية مفتوحة في الجامعات والحكومات والجهات صاحبة العلاقة.

الخدمات التي يقدمها المجمع في دعم تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

- الحصول على الدعم ومصادر التمويل المناسبة، من خلال شراكات المجمع مع المؤسسات الدولية.
- توفير فريق عمل متخصص وكاف للقيام بهذا المشروع بالإضافة إلى الخبراء والمتخصصين والإستشاريين من أعضاء المجمع.
- تنفيذ وتقديم خارطة الطريق للمشروع، وصولاً إلى مرحلة التطبيق الكامل للمعايير.
- دراسة الجوانب التشريعية والقانونية في الدولة المراد تبني وتطبيق هذه المعايير فيها.
- دراسة واقع الحال للحسابات الحكومية في تلك الدولة ومقارنتها مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- التأكد من أن الإجراءات التخطيطية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والتي ستنعكس إيجاباً على الحسابات الحكومية.
- الوصول إلى آلية لتسهيل إمتثال الجهات ذات العلاقة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الإستحقاق المحاسبي من خلال إستخدام الأحكام الإنتقالية، ويتم ذلك بالتعاون ما بين أصحاب الخبرة العملية من تلك الجهة والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- رسم استيراتيجية خاصة للإنتقال الفعلي خلال فترة تتروح من ٣-٥ سنوات.
- التواصل مع الإتحاد الدولي للمحاسبين للحصول على الدعم الفني والتقني بكل ما يتعلق بالمعايير.

خبرائنا

- إستشاريين ومتخصصين في دراسة وتطبيق معايير المحاسبة في القطاع العام، ودراسة الأنظمة المالية الحكومية، ومقارنتها مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتحديد آلية وكيفية الإنتقال من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق

التبني والتطبيق

تشكيل فريق عمل يضم هيئات حكومية وغير حكومية للمساعدة والإشراف على التخطيط والتنفيذ في البلد ذات العلاقة لمعرفة المتطلبات الفعلية وآلية الإنتقال من الإجراءات المحاسبية المتبعة على الأساس النقدي إلى الإجراءات حسب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

في نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠١٤ قرر مجلس الوزراء الأردني ممثلاً بوزارة المالية الأردنية تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، وذلك في جلسته المنعقدة يوم الأحد بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢ بموجب المادة الرابعة من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣.

وقد كان للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين الدور الكبير على مدار عامين في إتخاذ هذا القرار بالتعاون مع مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وبالتشارك مع وزارة المالية.

كثف المجمع من جهوده خلال العامين الماضيين في عقد العديد من النشاطات والدورات والندوات للتعريف بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وهي كالآتي:-

١. في الفترة ما بين ٣-٥ يوليو ٢٠١١، شارك المجمع في المؤتمر الإقليمي « دور التدريب في دعم إصلاحات المحاسبة الحكومية»، نظمه كل من المركز التدريبي التابع لوزارة المالية الأردنية بالتعاون مع المجمع وبدعم من مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي.
٢. في ١٠ سبتمبر ٢٠١١، عقد المجمع ندوة متخصصة حول «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام»، حضرها ما يزيد عن ١٤٠ مشارك من كافة الدوائر الحكومية وعدد من النواب والأعيان وتم توزيع كتاب معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مجاناً على المشاركين.
٣. في الفترة ما بين ١٢-١٥ سبتمبر ٢٠١١ عقد المجمع في مقر ديوان المحاسبة دورة متخصصة بعنوان «التدقيق والرقابة المبني على المخاطر» وشارك فيها ١٦٢ متدرباً من مختلف الوزارات ومؤسسات ودوائر الدولة، حيث جاءت هذه الدورة تنفيذاً لتوصيات الندوة السابقة حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
٤. في ديسمبر ٢٠١١ عقد المجمع يوم علمي مفتوح بالتعاون مع جامعة الإسراء حول «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والخاص» الإجراءات الإستباقية لمكافحة الفساد الإقتصادي والتي نظمتها دائرة العلاقات الثقافية والعامة في الجامعة بالتعاون مع المجمع.
٥. عمان – ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣ – نظم مشروع الاصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبالتعاون مع المجمع ورشة عمل بعنوان «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام».
٦. مادبا- ١٢ حزيران ٢٠١٤- نظم مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - الأردن بالتعاون مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كخبير دولي في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ورشة عمل ولمدة ثلاث أيام بمشاركة ٢٣ متخصصاً ومهنياً من مختلف مديريات وزارة المالية.

٧. من خلال عضوية المجمع الدولية في الاتحاد الدولي للمحاسبين تم ابلاغ الاتحاد رسمياً بقرار رئاسة الوزراء الاردنية بطلب من وزارة المالية الاردنية حول بتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في الاردن والتنسيق مع الاتحاد لمرحلة القادمة وابقائهم على اطلاع بشكل مستمر حول المستجدات

٨. قام المجمع على مدار السنوات الثلاثة الماضية بتوزيع نسخ مجانية من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على جميع المؤسسات الحكومية والوزارات والى اللجنة التوجيهية مؤخراً للاطلاع على اخر المستجدات حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

٩. عمان- ٢٠١٥ نظم مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - الأردن بالتعاون مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كخبير دولي في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ورشة عمل ولمدة يوم بمشاركة ٢٣ متخصصاً ومهنياً من مختلف مديريات وزارة المالية لتوزيع المعايير الخاصة بكل فريق ليتم دراستها وفهمها.

١٠. العقبة- ٢٠ آيار ٢٠١٥- نظم مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) - الأردن بالتعاون مع المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين كخبير دولي في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ورشة عمل ولمدة ثلاث أيام بمشاركة ٢٣ متخصصاً ومهنياً من مختلف مديريات وزارة المالية لتحديد الإحتياجات التدريبية ووضع خطة واضحة للمرحلة القادمة وتقييم المرحلة الاولى حيث تم تقسيم الفريق إلى مجموعات كل مجموعة مسؤولة عن مجموعة من المعايير وفقاً لطبيعة عملهم ليتم دراستها ومقارنة كيفية تطبيقها وأهم المعوقات المبدئية وعكسها على النظام الصادر عن JFMIS المالي، وجرى أيضاً مناقشة كيفية تطبيق المعايير مع خبراء المجمع والبت في الحالات الخلافية وتوضيحها وتفسيرها ليتم تعديلاها تشريعياً ومالياً.

١١. عمان – ١٧ آب ٢٠١٥ – تم توقيع مذكرة بين وزراة المالية والمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين لمساعدة ودعم وزارة المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من خلال تقديم الدور الاستشاري وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة في مجال المعايير.

١٢. وفي أكتوبر ٢٠١٥ – وكجزء من تنفيذ خارطة الطريق وفقاً لخطة ٨٠/١٠ تم البدء بالوزارات والدوائر الريادية حيث تم تنفيذ اول ورشة عمل تضم المدراء الماليين من هذه الوزارات والدوائر وتعريفهم بمدى اهمية النظام، والحديث عن خصوصية الحسابات في دوائرهم لمراعاتها في النظام المالي المحوسب والبدء ايضاً بالتنسيق معهم لتدريب المحاسبين العاملين لديهم على كيفية التعامل مع الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

١٣. وبعد نجاح فكرة تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في الأردن تم التواصل مع مكاتب مجموعة طلال أبوغزاله- رام الله، فلسطين بورقة شاملة للمضي في تنفيذ نفس المشروع في فلسطين.

دور المجمع في إقناع الإتحاد الدولي بإدخال الأردن ضمن عضوية اللجنة الإستشارية الخاصة بالمعايير المنبثقة عن مجلس المعايير

كان للمجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين جهود كبيرة في إقناع الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بإدخال الأردن ضمن عضوية اللجنة الإستشارية التشاورية الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام والمنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB .

وإستمراراً لدعم المجمع للحكومة الاردنية للوصول الى التطبيق الكامل للمعايير، قام فريق من المجمع بحث الإتحاد الدولي لضم المملكة الأردنية الهاشيمة للمجموعة الإستشارية التشاورية المنوي إنشاؤها لتكون المملكة اول دولة عربية في هذه اللجنة حيث استلم المجمع رسالة من الإتحاد الدولي للمحاسبين موجهة لوزارة المالية الأردنية لدعوتها إلى الإنضمام إلى المجموعة الإستشارية من خلال ممثل عن الوزارة.

www.iascasociety.org